



الحوار الإسلامي. المسيحي التطوير والآفاق

د. رضوان نايف السيد

أستاذ الدراسات الإسلامية

بالجامعة اللبنانية





البدايات:

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سياقات الحرب الباردة، بادرت الكنائس البروتستانتية الأمريكية الكبرى للاتصال بالمسلمين، للبحث في العلاقات مع الإسلام من جهة، ومحاولة خراط المسلمين في الصراع ضد الشيوعية وتحت عنوان شراكة الإيمان في مواجهة الإلحاد والشمولية .

وانعقدت لذلك عدة مؤتمرات في لبنان، شاركت فيها شخصيات إسلامية ومسيحية عربية أرثوذكسية، وبرز الخلاف منذ البداية في الموضوعات والأولويات وشروط التعاون والاعتراف المتبادل.

فقد رأى بعض المسلمين المشاركين أنه وإن يكن المعسكر الشيوعي ملحدًا؛ فإنه لا أولوية لدينا لمعاداته لأن مشكلاتنا مع العالم ليست مشكلات دينية، بل هي مشكلات احتلال واغتصاب وامتهان لكرامة الإنسان وحقوقه مثلما حدث في الجزائر قديماً، وما حدث بفلسطين . وموقف الاتحاد السوفيتي في مساندة العرب على استعادة حقوقهم أفضل بكثير من موقف الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام.

ثم إن شراكة الإيمان تقتضي شراكة في القيم الأخلاقية الكبرى ، ومرة أخرى فإن الدين والأخلاق يقتضيان العمل معاً من أجل إحقاق الحق، والإسهام في إقامة السلام العادل، ومن ذلك قضية فلسطين، وقضايا التحرر من الاستعمار.

وكان هناك أيضاً من المشاركين من أدرك استمرار جهود ونشاطات التبشير



في أوساط المسلمين في بقاع عديدة من آسيا وأفريقيا .

يبد أن الأجواء ما ظلت تصادمية في الستينات، بعد ظهور مجلس الكنائس العالمي الذي يضم الكنائس البروتستانتية والأرثوذكسية ، ثم مجلس كنائس الشرق الأوسط، وصيرورة المؤتمرات أكثر انتظاماً وموضوعية.

ويبدو من البيانات الصادرة ما بين الستينات والثمانينات من القرن الماضي التأكيد على الميراث الإبراهيمي الديني والأخلاقي، والاهتمام بقضايا العدالة والحرية في العالم الثالث، والدعوة لنظام عالمي يصنع عالماً أكثر سلاماً وأمناً، ويؤمن حلاً للقضية الفلسطينية، ويزيل أخطار الحروب في منطقة الشرق الأوسط، مهد الديانات السماوية.

وبدأ الحوار مع الكنيسة الكاثوليكية على أسس أكثر وضوحاً وثباتاً. فبعد المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) والذي اعترف باليهودية والإسلام باعتبارهما دينين توحيديين، وبقابلية أتباعهما للنجاة يوم القيامة بسبب ذلك، أقبل الفاتيكان على إرسال بعثات ووفود وإقامة مؤتمرات، وكان الكاثوليك أكثر ميلاً وحرصاً من البروتستانت على التحدث إلى جهات رسمية وشبه رسمية إسلامية في العالمين العربي والإسلامي، كما بدوا أكثر ميلاً للحديث في المعاني والقيم الروحية المشتركة والمتبادلة من ضمن الميراث الإبراهيمي.

وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي دعم الكاثوليك أيضاً إنشاء معاهد ومراكز للدراسات المسيحية - الإسلامية والحوار المسيحي / الإسلامي في لبنان ومواطن أخرى. واشتهر معهدهم بالفاتيكان ، ومراكزهم بأوروبا بالانفتاح على الحوار، والسعي لتحقيق إيجابيات من خلاله.



والواقع أن التحوار مع البروتستانت والكاثوليك ، لم يبدأ سياسياً مغلفاً بالدين فقط، بل ظل الجانب السياسي أيضاً ملحوظاً على مدى العقود الماضية.

فالقدس بالنسبة للمسيحيين عموماً تشكل ركيزة من ركائز مقدساتهم، مثل سائر فلسطين التي عاش على أرضها السيد المسيح .
ثم إن المسيحيين في لبنان وسورية والعراق، ظلوا موضع اهتمام من جانب الفاتيكان ، رغم أن الأرثوذكس أكثر عدداً من المسيحيين العرب.
بيد أن المسلمين لم يفيدوا كثيراً من مجريات الحوار مع المسيحيين على مدى خمسين عاماً، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: ما كان الحوار مع الفاتيكان أو البروتستانت يوماً مشروعاً للمسلمين إذ لم يتم بمبادرة منهم، بل كان البروتستانت أو الفاتيكانيون يأتون لزيارة الجهات الإسلامية ، والتحدث إليها ، أو يدعون أفراداً من المسلمين إلى مؤتمرات غالباً ما يحددون هم جدول أعمالها.

ثانياً: وما أحدث الحوار على مدى عقود متطاولة حركية ملحوظة لدى المسلمين باتجاهه أو اهتماماً دراسياً . فهو لم يكن مشروعهم، وهم إنما كانوا يستجيبون أفراداً أو جهات لدعوات من الجهات المسيحية الكاثوليكية أو البروتستانتية . وفي حالات أخرى وقبل اضطراب الوضع بلبنان ، كان كبار رجال الدين من الفريقين يأتون إلى بيروت ، ويستقبلون وجهاء مسلمين من مختلف طوائفهم ، أو ينهمكون في الإعداد لمؤتمر ما يلبث أن ينعقد ويناقش ويصدر بياناً.



وما تحول المسلمون إلى المبادرة في السبعينات والثمانينات، ربما بسبب تصاعد تيارات الإحياء الإسلامي، والتي تفضل الإقبال على الذات وصون الهوية، ولا تقبل المراجعة أو الإصغاء للآخر. وهذا فضلاً عن الضعف العام في المؤسسات الإسلامية التعليمية والثقافية والاجتماعية، بحيث ما كان بوسعها مجاراة الكنائس في الدعوة للحوار أو إقامة المؤسسات له. وقد كانت خطوة محمودة إقدام عرب مسيحيين ومسلمين على تكوين الفريق العربي للحوار، أي للتداول بين المسلمين والمسيحيين العرب.

ثالثاً: تراجعت اهتمامات الحوار ونشاطاته منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي دون أن تنقطع، وذلك بسبب الإحساس بعدم رغبة المسلمين أو حماسهم، ولأن الأصولية تصاعدت وتيرتها وصولاً إلى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

رابعاً: ظهور مشكلات كبرى في الكنائس البروتستانتية التقليدية، إذ تفشت فيها الأصوليات (الإنجيليون الجدد) ففقدت وجهتها، وما عادت لديها استراتيجيات بعيدة المدى، كما كان عليه الأمر حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي. أما في الفاتيكان فإن دعوة المجمع الفاتيكاني الثاني ضعفت بسبب الفوضى التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي، واتجاه الولايات المتحدة للتفرد، وصعود الأصوليات في البروتستانتية والإسلام.



خاض المسلمون وطوال خمسين عاماً تجربة للحوار مع الكنائس المسيحية، كانوا فيها دائماً مدعويين لا داعين، وما كانوا يرون في تلك التجارب مصلحة



قوية أو حاكمة فضلاً على أنه في كثير من الأحيان فإن المشاركين من المسلمين كانوا أفراداً غير مختصين أو لم يتابعوا بعد نهاية المؤتمر أو اللقاء ، ثم إنه ما كانت هناك استراتيجية ذات أهداف محددة ووسائل ملائمة.

ولذا فإنه وبمناسبة دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحوار الأديان، ولأن المسلمين بحاجة بالفعل لمسار جديد في العلاقة بالعالم ودياناته، والعالم وثقافته، يمكن تقدير المقترحات التالية لتطوير الحوار وفتح آفاقه:

أولاً: إمكان اعتبار دعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار مبادرة تخرجنا من حيز المستجيب أو المستنكف إلى حيز الداعي والمبادر . وهذا موقع أفضل بما لا يقاس ، لأنه يتيح تحديد الاحتياجات والأهداف ، ووضع استراتيجية ليس لصون المصالح وحسب ، بل ولتطويرها. وهذا التطور هو الأول والأبرز في المرحلة الجديدة التي دخلناها، والتي ينبغي الإصرار على السير فيها.

ثانياً: سيطرت على علاقات المسلمين بالعالم في العقد الأخير خطابات وسياسات المواجهة ، وذلك لسبيين: صعود التطرف باسم الإسلام والذي أفضى إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ومئات الأعمال الإرهابية الأخرى ، وأكثرها في ديار العرب والمسلمين . والسبب الثاني الهجمات الثقافية والعسكرية على دين المسلمين وأرضهم وحرمتهم ، في سلسلة من الأفعال وردات الفعل ، التي نشرت الخراب ، وأعمت الأبصار والبصائر. والدعوة للحوار هي المنطق الثالث إذا صح التعبير .



إنها ليست منطق الهجوم والاعتداء، ولا منطق رد الفعل والدفاع . بل إنها مبادرة تريد الإسهام في تصحيح الموقع ، والاندفاع باتجاه المشاركة مع العالم وفيه، وفي تقدمه وأمنه، وهذا هو الشأن التطوير الثاني. شأن بناء الجسور التي هدمتها الخصوم أو هدمناها بأنفسنا في مراحل الحصار والقطيعة، فبالحوار نحن نخرج من الخنادق أو الحصون إلى العلن والضوء.

ثالثاً: والتطوير الثالث المطلوب يقتضي تحويل الجهد الحوارى إلى عمل مؤسسى . فقد كان العمل الفردي أو المتقطع أو المنقطع هو مشكلة المرحلة الماضية. ولذلك ما أدى الحوار إلى نتائج كبرى أو مؤثرة بالنسبة لنا على الأقل. وأول مهمات المؤسسة بناء المعرفة الحقيقية الواقعية بالذات وبالأخر. ومعرفة كهذه تقوم على التوثيق والمراكمة والنقاش واللقاءات والوصول في النهاية إلى رسم سياسات بالانفراد وبالمشاركة، والحق أن ما ينقصنا ليس المعرفة بالأخر المسيحي واليهودي والعالمي وحسب ، بل تنقصنا أيضاً المعرفة الواقعية بالذات وبالإمكانات والقدرات . فالتطوير المطلوب السير في بناء المؤسسة التي تتولى تحديد الأهداف والتخطيط لكيفيات بلوغها.

رابعاً: والتطوير الرابع المطلوب تحديد الأولويات .

أ - كان الحوار من قبل مسيحياً - إسلامياً وهو اليوم كذلك . لكن المحاورين من المسلمين كانوا يصرون على تجنب الموضوعات العقديّة والدينيّة البحتة خوفاً من الجدال. وهذا الأمر ما عاد ممكناً ، فهناك مسائل كثيرة يؤدي فيها الفهم المعين للدين دوراً سلبياً أو إيجابياً . ولذلك فإن الموضوعات الدينيّة البحتة لا يمكن استبعادها ، لكن لابد من تلمس



المشتركات الكبرى فيها بالمقارنة وبالتفهم، وبالتأكيد على الميراث الواحد.

ب - كان البروفسور هانس كينغ قد قال : لا سلام بين الأمم بدون السلام بين الأديان. ولا سلام بين الأديان بدون حوار. ولا حوار إلا على أساس وجود أخلاق عالمية مشتركة.

لكن في الأعوام الأخيرة ، وبسبب الحملة على الإرهاب ، تقزم الموضوع الأخلاقي الكبير إلى حدود الإصرار على عدم استخدام العنف، وخاض المسلمون بالفعل جدالات ومشكلات دفاعاً عن الإسلام في مواجهة الاتهام بالعنف، والمطلوب من أجل التطوير العودة إلى الموضوع الأخلاقي الكبير المتعلق بالصبغة الإنسانية لصون الإنسان والبيئة والحياة.

ج - والموضوع الأخلاقي لا يتناول وحسب مشتركات القيم الكبرى كما جاءت في الكتب المقدسة والآثار . بل هو يتناول أيضاً فقه الإنسان، والذي أسهم الفقهاء المسلمون بتطويره من خلال مقولة الضروريات الخمس (الشاطبي) وهي التي تضع تلك المبادئ بين الحقوق والالتزامات والتكاليف. وقد قال الشاطبي بعد ذلك : وقد قيل إنها مراعاة في كل ملة . وبذلك نعود إلى موضوع القيم والاشتراك.

د - وعلى الموضوع الأخلاقي تتأسس بقية المعاني المتعلقة بحريات الإنسان وحقوقه، وقد تستطيع الجهات المسيحية المشاركة إحراجنا هنا بذكر مسائل مثل الحرية الدينية، والعلاقة بين الدين والدولة من باب عدم القول بالدولة الدينية، وتقتضي الشفافية أن نقول أن مسائل الحرية الدينية يدور



عليها في مجالنا الحضاري نقاش كثير لكنها لم تجد حلاً بعد. وفي عوائق الدين بالدولة ، فإن تجربتنا الكلاسيكية عرفت انسجاماً شبه كامل بينهما في أكثر الفترات لكن العقود الأخيرة تشهد نزاعات متفاقمة بين الطرفين أو الأطراف المتعددة وليس بالتجربة الكاثوليكية بأفضل في الموضوعين من التجربة الإسلامية ولذا لا بد من تشاور عميق في هذين الموضوعين ، وفي موضوع المعاملة بالمثل في بناء المساجد والكنائس.

خامساً: والأمر الخامس الذي يدخل في باب التطوير دور المسيحيين العرب فيما نحن مقبلين عليه من حوار . ففي الحوارات السابقة كانوا يحضرون معنا بدون تحديد لموقعهم. أما اليوم فبحكم الخبرة ، وبحكم الالتزام ، لا بد من مشاركتهم لنا بالصيغة التي يرونها مناسبة . وكما سبق القول فهم يملكون المعرفة والخبرة والالتزام.

سادساً: والكنيسة الكاثوليكية التي نقبل على الحوار معها بالأولوية مؤسسة هرمية ومركزية ، وهي الدين الوحيد الذي لم تظهر فيه أصوليات متمردة. وهاتان خصيصتان ما جرت مراعاتهما من جانبنا من قبل ، فيدخل في باب التطوير الاهتمام بهذين الأمرين، من أجل فتح الأفق، ومن أجل اختيار الوسائل المناسبة للوصول بالحوار إلى أهدافه المفيدة للجميع.